(جودة الصياغة الدستورية و دورها في تحقيق الأمن القانوني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020)

(The quality of constitutional drafting and its role in achieving legal security through the constitutional amendment of 2020)

هجري أمين [*1]، لعروسي حليم [2]

[1]مخبر السيادة والعولمة جامعة يحي فارس (الجزائر) ، hadjeri.amine@univ-medea.dz

[2] مخبر السيادة والعولمة جامعة يحي فارس (الجزائر) ، laroussi.halim@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/13 تاريخ القبول: 2022/09/25 تاريخ النشر: 2022/10/08

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الربط بين جودة الصياغة الدستورية ومبدأ الأمن القانوني ، فتناولت ابتداء مفهوم الأمن القانوني وتطوره التاريخي وترقيته كمبدأ دستوري الذي كرسه التعديل الدستوري لسنة 2020 خلال ديباجة الدستور، والمادة 34 الفقرة 04 منه ، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم الصياغة الدستورية وما يميزها عن باقي الصيغ القانونية وصيرورتها مع مختلف التعديلات الدستورية التي شهدتها الجزائر.

كما تناولنا العلاقة التي تربط الصياغة الدستورية والأمن القانوني ، من خلال تأثير الصياغة الدستورية وجودتها على الأمن القانوني ، أين حرصت الجزائر على توفير مقومات الصياغة الجيدة تجنبًا لأي مخاطر قد تهدد الأمن القانوني وكما تم استحداث محكمة دستورية تسهر على تفسير النصوص الدستورية وتطبيقها السليم .

كلمات مفتاحية: الصياغة الدستورية ، الأمن القانوني ، التعديل الدستوري ، المحكمة الدستورية .

Abstract:

This study seeks to link between the quality of constitutional drafting and the principle of legal security. It deals with the beginning of the concept of legal security, its historical development and its promotion as a constitutional principle enshrined in the constitutional amendment of 2020 during the preamble to the Constitution, and Article 34, paragraph 04 of it, in addition to addressing the concept of constitutional drafting and what distinguishes it from other formulas. Legal and its transformation with the various constitutional amendments witnessed by Algeria

We also discussed the relationship between constitutional drafting and legal security, through the impact and quality of constitutional drafting on legal security, where Algeria was keen to provide the ingredients for good drafting in order to avoid any risks that might threaten legal security.

Keywords constitutional drafting. legal security Constitutional amendment. rule of law.

[*]المؤلف المرسل

1- مقدمة

- تعد الصياغة الدستورية اللسان الناطق بجوهر النص الدستوري ، فإخراج النص الدستوري إلى حيز الوجود من شأنه أن يؤثر على باقي القوانين والتشريعات باعتبارها تدنوها مرتبة ، وهو ما يجعل الصياغة الدستورية ترتقي في أهميتها مع كل تعديل دستوري جديد كونها تمس بمبادئ ومقومات الدولة ، بما في ذلك الأمن القانوني الذي يعد صمام أمان للحقوق والحريات المكتسبة واستقرار العلاقات والمراكز القانونية للأفراد بما يضمن تأسيس حديث لمفهوم دولة القانون .

وبما أن مفهوم كل من الصياغة الدستورية والأمن القانوني لم يتم التطرق إليه كثيرًا إلا من خلال الملتقيات أو المؤتمرات لحداثتهما نسبيًا ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود عوامل مشتركة ومتداخلة تجعل من تأثير الصياغة الدستورية على الأمن القانوني الأثر البالغ سلبًا أو إيجابًا ، وهو ما عرفته عديد الدول ومن بينها الجزائر التي اعتبرت الأمن القانوني من الأهمية البالغة أن جعلته كمبدأ دستوري ضمن التعديل الدستوري لسنة 2020 ما يؤكد توجهها نحو بناء دولة القانون والمواطنة .

وعليه نطرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى تؤثر الصياغة الدستورية على الأمن القانوني ؟ وما هي آليات حماية الأمن القانوني من خلال جودة الصياغة الدستورية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 ؟

لأهمية الموضوع نحاول من خلال هذه الورقة ، الحديث عن مفهوم الصياغة الدستورية والأمن القانوني من خلال المبحث الأول ، بالإضافة إلى تأثير الصياغة الدستورية على الأمن القانوني باعتباره مبدأ دستوري تم استحداثه بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 ، وعن دور المحكمة الدستورية في تكريس الأمن القانوني من خلال جودة الصياغة الدستورية وتطبيقها السليم من خلال المبحث الثاني .

2. الإطار المفاهيمي للأمن القانوني والصياغة الدستورية

1.2 مفهوم الأمن القانوني :

- لقد توسع مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي المتعلق بالأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمن البيئي والغذائي وكذا الأمن الدولي ، فأصبح يعنى كذلك بالقاعدة القانونية والقانون أو بما يصطلح على تسميته بالأمن القانوني ، وبالنظر إلى صعوبة تحديد مفهوم دقيق للأمن القانوني لوجود تعاريف عِدَّة في اصطلاح فقهاء اللغة والقانون، فهي تختلف وفقًا لتنوع النظرة والتصور .

- تعريف الأمن القانوني لغة :

الأمن يعني أمن و هو مشتق من اسم "الأمان" ، و يقال أمنت فأنا آمن ، وآمنت غيري فهو آمن ، فنقول أمن فلان يأمن أمنًا وأمنا[1] فقد جاء ذكر الأمن في القرآن في قوله تعالى: " فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون . الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون[2] " فيكاد الأمن يكون من أعظم النعم لأن مقتضاه الأمن النفسي والسكينة فقيل " نعمتان عظيمتان لا يشعر الإنسان بقيمتهما إلا إذا فقدهما ، وهما: الصحة في الأبدان والأمن في الأوطان .

[1] محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي جمال الدين أبو الفضل ، لسان العرب، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، الجزء الأول، حرف الألف، أمن ، ص .16.

[2] سورة الأنعام:الآية 81، 82

– تعريف الأمن القانوني اصطلاحًا : لم يأتي على تعريف دقيق وجامع للأمن القانوني وذلك لعدم الاعتراف به لدى كثير من الدول كمبدأ دستوري ، وكما يرى جانب الفقهاء فإن فكرة الأمن القانوني فكرة فضفاضة يصعب حصرها أو تحديدها لسعة المجالات التي تتعلق بها ، فمصطلح الأمن القانوني لم ينشأ دفعة واحدة إنما على مراحل عديدة واكبت تطور القانون ليتكامل في ضوء التطورات المجتمعية .

– فهناك من يعرفه بأنه " معرفة الأفراد لمراكزهم القانونية على نحو دقيق ومؤكد وواضح ، إذ يمكنهم ذلك من معرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وهو ما يتيح لهم التصرف باطمئنان استنادا إليها دون خوف أو قلق من نتائج هذا التصرف في المستقبل [1]

فالأمن القانوني متعدد الأشكال والمعاني والأبعاد، وتشترك في مجموعها حول مجموعة الحقوق والمبادئ الواجب احترامها تأمينا لقاعدة قانونية سليمة من العيوب [2] فتلتزم السلطات العمومية بضمان قدر من الثبات للعلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية، كي يتمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدى القواعد والأنظمة القانونية القائمة بإعمالها وترتيب أوضاعهم على ضوئها ، دون التعرض لتصرفات مباغتة تهدم توقعاتهم المشروعة وتزعزع استقرار أوضاعهم القانونية[3]

– أما فيما يتعلق بالتعريف القضائي : فقد تعرض مجلس الدولة الفرنسي، لتعريف الأمن القانوني في التقرير السنوي الصادر لسنة 2006 "مبدأ يقتضي أن يكون المواطنون، دون كبير عناء ، في مستوى تحديد ما هو مباح وما هو ممنوع من طرف القانون المطبق وللوصول إلى هذه النتيجة، تعين أن تكون القواعد المقررة واضحة، ومفهومة، وألا تخضع في الزمان إلى تغييرات متكررة أو غير متوقعة [4] "

– نشأة الأمن القانوني

ارتبطت نشأة فكرة الأمن القانوني بالقارة الأوربية في ستينات القرن العشرين ، فقد تم إقرار هذا المبدأ من طرف المحكمة الدستورية بألمانيا سنة 1961 ، ومن تواتر اجتهادات محكمة العدل للمجموعة الأوربية على هذا المبدأ قد استخلص من فكرة أن " مبدأ الثقة المشروعة الذي يعمل على الحد من التعديلات المفاجئة للقواعد القانونية من قبل السلطات المختصة ، وذلك بهدف الحفاظ على الثقة المشروعة لأشخاص القانون [5] ، و بالنسبة للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ففي سنة 1979 اعتبر القاضي الأوربي أن الأمن القانوني مبدأ من المبادئ الأساسية التي يجب أن تتوفر في القانون الأوربي ، وبالنسبة للمجلس الدستوري الفرنسي

---

1 حامد شاكر محمود الطائي، العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع ،2018، ص 122

2 موفق طيب شريف ، تطور القيمة القانونية لفكرة الأمن القانوني ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الأمن القانوني 6/5 ديسمبر2012 جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ص 50

3 محمد منير حساني، آليات عمل المجس الدستوري لتحقيق الأمن القانوني ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الأمن القانوني 6/5 ديسمبر2012 جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ص 84

4 التقرير العام لمجلس الدولة الفرنسي الصادر عام 2006 م، مشار إليه حامد شاكر محمود الطائي، نفس المرجع ، ص123 ، Conseil d'Etat, Rapport public 2006, sécurité juridique et complexité du droit (Paris: la documentation française , 2006), p.281

5 قاسي فوزية ، متطلبات تكريس دولة القانون ، دسترة مبدأ الأمن القانوني دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والجزائرية ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة وهران 02 ، 2018/2017 الجزائر ص 135

فكانت له الأسبقية في الاعتراف بالمبدأ و بشكل متدرج ضمن قراراته بأن " القوانين يجب أن تكون واضحة في معانيها، و أن تكون توقعية و معيارية، و غير متسمة بالرجعية، أو بالإغفال القانوني، كما لم تخرج محكمة النقض الفرنسية بدورها عن توجه المجلس الدستوري ، و هو ما يستخلص من قراراتها التي لم يرد بها مفهوم الأمن القانوني بشكل صريح ، لكن مجلس الدولة الفرنسي كان أكثر شجاعة و جرأة من المجلس الدستوري و من محكمة النقض، الذي أكد صراحة في قراره الصادر في شهر مارس 2006 على مبدأ الأمن القانوني ، معتبرا بأن الأمن القانوني حق من حقوق الإنسان .

– مقومات الأمن القانوني

ويقصد بها تلك المقومات الأساسية التي يقوم عليها مبدأ الأمن القانوني فهو مبدأ عام متضمن مبادئ مقومات متفرعة عنه ، وتستمد تلك المقومات مصادرها من الدستور وهدفها تطوير المنظومة القانونية للدولة ، ومن أهم تلك المقومات لا على سبيل الحصر نجد :

أ : الاستقرار القانوني : أن غاية كل تنظيم قانوني هو نقل تلك العلاقات من حالة العشوائية والفوضى إلى حالة الاستقرار والوضوح ، لكي يعلم كل فرد مسبقا ما له وما عليه من حقوق والتزامات وهذا الاستقرار ليس على إطلاقه بل استقرار نسبي وذلك بأن يتم الابتعاد عن التعديل الدائم للنصوص التي ستؤثر لا محالة على استقرار المراكز القانونية والحقوق المكتسبة .

ب – عدم رجعية القوانين : وتقضي بأن النص القانوني لا يسري أثره على الماضي وإنما يسري فقط على الحاضر و المستقبل، ولا يحكم إلا في الحالات التي تمت بعد نشره ودخوله حيز التنفيذ .

ج– إحترام الحقوق المكتسبة : ويقصد بها انه لا يجوز لأي من سلطات الدولة سلب أو انتهاك حقوق استمدها الأفراد بالطريق المشروع وبموجب القانون والقرارات النافذة ، متى كانت هذه الحقوق تتعلق بإحدى الحريات العامة أو الحقوق الأساسية التي نص عليها الدستور ويعتبر هذا المبدأ إحدى المبادئ ذات القيمة الدستورية [1]

د – اليقين القانوني : يفرض اليقين القانوني أن تتوافر في النظام القانوني الأساليب المناسبة لكفالة العلم بالقانون للمخاطبين بأحكامه، وكذلك أن تتوافر في القاعدة القانونية خصائص تمكن الأشخاص من العلم بمضمونها ، ويتم اليقين القانوني بجميع أشكال وطرق النشر والتبليغ ، ولو لم يطلع عليه المواطن فإن قرينة العلم تكون قائمة ، ولا يحتج بعدم العلم والجهل بالقانون .

هـ – الثقة المشروعة : و تعني التزام الدولة بعدم مباغتة (الأفراد) أو مفاجئتهم بما تصدره من قوانين أو قرارات تنظيمية تخالف توقعاتهم المشروعة [2] ، فالدولة بمختلف مؤسساتها ملزمة قبل إصدار أي نص قانوني إبداء النية عن طريق الإشارة وتفعيل الشواهد وكذا تقديم معطيات تمهيدية للنص أو القاعدة القانونية بما ينسجم ومتطلبات الواقع ، فقد قرر الإتحاد الأوربي وكذا المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في قرارها الصادر بتاريخ 24/04/1990 والذي أدانت بموجبه المحكمة الفرنسية على أساس أنها

1 شورش حسن عمر ، خاموش عمر عبد الله ، دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني سبتمبر 2019 ص 342

2 عامر زغير محيسن ، الموازنة بين فكرة الأمن القانوني ومبدأ أثر الحكم بعدم الدستورية ، مركز دراسات الكوفة ، المجلد 01 الإصدار 18 العراق ، 2010 ص 203

قامت بوضع قواعـد قانونية لمراقبة الاتصالات الهاتفية لكنها- أي القواعد القانونية- لم تكن واضحة و على مستوى علم المواطنين بها [1] ، فحماية المواطنين تتعلق بعلمهم بمضامين القوانين وهو من الإجراءات المستحدثة ضمن مكتسبات الحقوق والحريات .

- الأمن القانوني بالجزائر

على الرغم من حداثة مفهوم الأمن القانوني واختلاف وجهات النظر بين فقهاء القانوني باعتباره مبدأ دستوري أو قانوني ، إلا أن حاجة الدول للأمن القانوني أصبحت ضرورة ملحة أملتها التطورات الحاصلة ، والجزائر تعتبر من الدول العربية القليلة إن لم تكن الوحيدة التي جعلت من الأمن القانوني كمبدأ دستوري ، بالرغم من أنه كان يستشف على الأمن القانوني من خلال الدساتير السابقة ، إلا أن التعديل الدستوري لسنة 2020 جاء على ذكر الأمن القانوني في ديباجته من خلال الفقرة 14 " يكفل الدستور الفصل بين السلطات والتوازن بينها واستقلال العدالة والحماية القانونية ورقابة عمل الّسلطات العمومية وضمان الأمن القانوني والديمقراطي[2] "وبالنص الصريح في المادة 34 الفقرة 04 من الدستور " تحقيقا للأمن القانوني، تسهر الدولة، عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات، على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره ، وكما يعد هذا المبدأ جزئية جوهرية تضمن ثبات النص القانوني وعدم المساس بكل ما هو مكسب ديمقراطي تم تحقيقه عبر المشوار الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا[3]

2.2 مفهوم الصياغة الدستورية

اختلف فقهاء القانون على تحديد تعريف لغوي واصطلاحي موحد لمفهوم الصياغة الدستورية ، وذلك بالنظر إلى التداخل بينها وبين ما قد يتشابها من الصيغ القانونية الأخرى .

تعريف الصياغة لغة : تعرف بأنها تهيئة الشيء وبنائه ، فكلمة الصياغة في اللغة مصدرها – صاغ – وصاغ الشيء بمعنى هيأه ، الصياغة مصدر مشتق من الفعل (صاغ)،فيقال صاغ يصوغ،صغ ،صوغا وصياغة ،فهو صائغ، والمفعول مصوغ ، وتأتي بمعاني متنوعة ، صاغة الكلمة:أخرجها واشتقها على هيئة معلومة ،وعليه فإن صياغة الكلمة تعني بناؤها من كلمة أخرى على هيئة مخصوصة ،فيما تعني الصيغة بأنها النوع أو الأصل،فيقال صيغة المرء أي هيئته التي بني عليها.[4]

تعريف الصياغة اصطلاحًا :تعددت التعريفات التي عرفت بها الصياغة ، فمن الفقهاء من عرفها أنها عملية تحويل القيم التي تكون مادة القانون إلى قواعد قانونية صالحة للتطبيق في العمل[5] ،كما عرفها البعض إلى أنها عملية مادية لترجمة الفكرة القانونية ، وتجسيدها في صورة قاعدة قانونية عامة ومجردة من خلال استخدام الأدوات اللغوية ، فالصياغة القانونية في الواقع ،هي حسن

1 بلحمزي فهيمة ، الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية ، أطروحة شهادة دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم 2018/2017 ، – ص 3318

2 الدستور الجزائري المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20المؤرخ في 30ديسمبر2020المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020ج ر ج ج العدد 82الصادر في 30ديسمبر2020 .

3 ابراهيم بوتخيل ، تعزيز حماية الحقوق والحريات في التعديل الدستوري ، الملتقى الدولي حول : الدستور في خدمة المواطن : المحاور الكبرى للتعديل الدستوري 2020 ، مجلة المجلس الدستوري ، العدد 14 -2020 يومي 06/05 أكتوبر 2020 ص 41

4 المعجم الوسيط،الجزء الأول،دار الكتاب العربي،بيروت 1972،ص528.

5 فهيمة احمد علي القماري ،أساسيات الصياغة القانونية،دار الكتب و الدراسات العربية،مصر 2019،ص17

انتقاء الألفاظ وترتيبها ترتيبا منطقيا ،للدلالة على الحكم المراد تضمينه للقاعدة القانونية، و عليه تجمع الصياغة عنصري العلم والمهارة[1].

أما بالنسبة للصياغة الدستورية ، فمن استقراء المؤلفات الفقهية ،نجد أن هناك إحجام عن تعريف الصياغة الدستورية،فمنهم من عرفها بأنها إحدى مراحل مسار وضع الدستور،وينصرف مضمونها إلى إعداد مسودة النص الدستوري الذي سيعرض لاحقا على المصادقة ليصبح دستورا رسميا للبلاد[2]،ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه على الرغم من اتسامه بالبساطة واعتماده المعيار الموضوعي في تعريف الصياغة الدستورية ، إلا انه مما يؤخذ عليه انه لم يبين لنا عناصر الصياغة الدستورية ، كما لم يبين لنا الجهة التي تقوم بالصياغة أو كتابة نصوص الدستور[3] ، فعملية إعداد مسودة الدستور من قبل الخبراء القانونيين المختصين في الشؤون الدستورية تعد مرحلة من مراحل كتابة الدستور ووضعه موضع التنفيذ ، وبعبارة أخرى توصف عملية الصياغة الدستورية بأنها تلك العملية القانونية البحتة التي يقوم بموجبها الخبراء بإعداد المسودة النهائية للدستور تمهيدا للموافقة عليه وإقراره[4] فتمثل الصياغة الدستورية الجانب الفني في إعداد القانون الأساسي للدولة ، بوضع انسب أدوات التقنية لأجل احتواء الوقائع أو الحقائق الاجتماعية والتي تعد حاجات ضرورية للمجتمع .

– تمييز الصياغة الدستورية مما يشتبه بها

للصياغة عدة أنواع فنجد منها الصياغة الدستورية والصياغة التشريعية والصياغة القانونية والصياغة القضائية ، ولأهمية الصياغة الدستورية باعتبارها أعلى هرم التدرج القانوني فهي أكثر الصيغ التي تتطلب الحرص والتركيز وأصعبها على المختصين ، وتتنوع صور الصياغة من حيث الطبيعة بين الصياغة الجامدة والصياغة المرنة كما تتنوع بالنظر إلى الوسيلة المستعملة في جوهر الكشف عن مبادئ الدولة بين الصياغة مادية والصياغة معنوية .

تمييز الصياغة الدستورية عن الصياغة التشريعية

تمثل الصياغة الدستورية للدستور مجموعة المبادئ العامة التي تحدد السياسة العامة العليا في الدولة ، في مختلف المجالات التي تهم المجتمع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وهذه أمور غالبا ما يعالجها الدستور، ومثالها مبدأ سيادة القانون ، ومبد احترام الحقوق و الحريات ومبدأ حرية التملك.

ويقصد بالصياغة التشريعية بمفهومها العام ، مسلك أو خطة أو الاتجاه السياسي للجهة المختصة بالتشريع سواء أكانت سلطة تأسيسية أم مؤسسة تشريعية ،لتطبيق السياسة العليا للدولة بكافة مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية من خلال التشريعات التي يضعها المشرع ، وجدير بالذكر في هذا المقام أن هناك فرق بين الصائغ والمشرع فالأول مصمم فني في حين أن الثاني هو صانع القرار والمسئول أمام الناخبين عن السياسة التشريعية ، فالغاية المراد إدراكها من التشريع تتم بلورتها وضبط

1 خالد بن عبد الرزاق بن صالح الصفي،دليل صياغة الأنظمة و اللوائح في المملكة العربية السعودية،الفالحين للطباعة والنشر،المملكة العربية السعودية،ط1436هـ،ص21

2 نرجس طاهر ودنيا بن رمضان،ورقة نقاش صياغة مشروع دستور،منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات،2013،ص4

3 مصدق عادل طالب،2018 ، الصياغة الدستورية،دار السنهوري،بيروت ،ص17

4 مصدق عادل طالب،نفس المرجع ،ص20

مضمونها من خلال شكل معين له أسسه ومبادئه وهو ما يسمى بالصياغة القانونية – الدستورية – ، وبقدر ما تكون الصياغة سليمة وصحيحة بقدر ما تزداد فرص نجاح القاعدة القانونية عمليا[1]

تمييز الصياغة الدستورية عن الكتابة القانونية

يستخدم مصطلح الكتابة القانونية بشكل عام للتعبير عن كل أشكال الكتابة التي يقوم بتدوينها،وتوثيقها كل من المشرعين والباحثين الأكاديميين وفقهاء القانون والقانون والمحامون وأي كتابة تتم من قبل رجال القانون،وتمثل هذه الكتابة القانونية ما يسمى بمصطلح،(لغة القانون)، بينما كتابة نصوص الدستور فلا تعد كتابة قانونية بل هي نصوص صاغها المؤسس الدستوري ضمن صلاحيات ومحاور محددة .

الكتابة القضائية: وتشمل كتابة صيغ الدعاوي،المذكرات ،الالتماسات و الطلبات القضائية التي تقدم أمام المحاكم،والأجهزة الإدارية والمحكمين،وتشمل أيضا صيغ العقود،الصكوك والوصايا[2] .

– تاريخ الصياغة الدستورية بالجزائر

عرفت الجزائر 9 تعديلات دستورية بينها 6 تم تمريرها عبر الاستفتاء الشعبي خلال سنوات حكم 7 رؤساء للجزائر بمعدل "تعديل دستوري لكل رئيس تقريباً "، ولما للتعديلات الدستورية من أهمية في توجهات الدولة ، فإن الصياغة الدستورية لا تقل في أهميتها عن ذلك ، كونها منشأ القانون الأساسي للدولة ، ومع إقرار أول دستور للدولة الجزائرية لسنة 1963 والذي تميز بخصوصيات عديدة من حيث إعداده وطريقة تعيين اللجنة الخاصة التي طلب إليها باعتماد صيغة أسلوب الجمعية التأسيسية في إعداد الوثيقة الدستورية ، باعتباره دستور برنامج يتعلق ببناء الدولة الاشتراكية ، فقد ارتبط تعيين لجنة صياغة الدستور بإرادة السلطة التنفيذية وتوجهها [3] وهو أمر منطقي بالنظر إلى حداثة نشأة الدولة وهشاشة مؤسساتها .

ولم يدم العمل بدستور 1963 سوى 23 يوم بموجب الأمر رقم 65-182 في 1965/07/10 والذي نص على وقف العمل بدستور 1963 إلى غاية إصدار دستور 1776 بموجب الأمر رقم 76 -97 في 22 نوفمبر 1976. وقسم هذا الدستور وظائف السيادة بين مؤسسات الدولة ، وحدد ثلاث وظائف أساسية تشمل الوظيفة السياسية ، الوظيفة التنفيذية ، الوظيفة التشريعية ، وكانت اللجنة المكلفة بإعداد مسودة مشروع التعديل الدستوري تدعى بلجنة الإطارات الوطنية وهي هيئة جماعية تكونت من ممثلي الجيش والحزب والإدارة ، وكان يغلب على أعضائها التوجه السياسي الذي يعكس توجه الحزب الواحد ، وبما أن المتغيرات والتوازنات الدولية أثرت على جميع دول العالم بما في ذلك الجزائر ، أين تم إقرار تعديل دستوري جديد باستفتاء 1 نوفمبر 1988 والذي جاء عاكسا لمتطلبات وتطورات المرحلة على إثر أحداث أكتوبر 1988 ليله مباشرة التعديل الدستوري 23 فبراير 1989 ، الدستور الذي أقر بالتعددية الحزبية والإعلامية في الجزائر مع هامش كبير من الحقوق والحريات الفردية

[1] عبد الله لعويجي ، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، المجلد 06 العدد 02 ، 2021 ص 112

2 فيكتور مكربل،تقنية الكتابة القانونية،مجلة المحامون،دمشق،سوريا،ط2011،ص3

3 قدم مشروع الدستور من قبل خمسة نواب، في شكل مقترح قانون للمجلس الوطني التأسيسي؛ وقد أكد حينها رئيس الحكومة السيد احمد بن بلة، في كلمة له أمام أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في 12 ديسمبر 1962 على أنه"من الغلط أن تصور أي إنسان أنه في الإمكان التغلب على الصعاب التي تعترض الجزائر عن طريق مناقشة النواب داخل أي برلمان، ...، صانع القرار السياسي في البلاد هو الحزب .

والجماعية تمهيدًا للتحول السياسي ، وكان للجنة صياغة مشروع التعديل الدستوري الدور البارز في تحول توجه الدولة نحو مبادئ وقيم كانت فيما مضى تشكل مبادئ لا يمكن المساس وأهمها التوجه الاشتراكي للدولة ، لتأتي الأحداث الدامية التي عطلت العمل بالدستور ومؤسسات الدولة ودخول الدولة في أزمة سياسية ودستورية ، وذلك إلى غاية سنة 1995 أين تم إجراء أول انتخابات تعددية تلاها تعديل دستوري سنة 1996 بمثابة تقويم للمسار الديمقراطي وضبط للحياة السياسية ، وكان أن تم تعيين لجنة متكونة من مختصين وفقهاء القانون الدستوري لأجل إعداد مسودة يتم عرضها على رئيس الجمهورية ليقوم بدوره بعرضها للاستفتاء والتصويت عليها بنعم ، ومع انتخاب رئيس جمهورية جديد للبلاد سنة 1999 أقر تعديلات دستورية جديدة سنة 2002 و2008 ، والتي اعتبرت بمثابة تغييرات جزئية جاءت استجابة لمطالب وطنية كونها مست ببعض المواد الدستورية وبصفة محدودة ، ولعل أن دستور 2016 كان بمثابة دستور الإصلاحات الوطنية لما تضمنه من تغييرات مست العديد من المجالات بما في ذلك تعزيز الحقوق والحريات ، والملاحظ أن التعديلات الأربعة الأخيرة وطبيعة اللجنة التي أسندت لها مهام إعداد مسودة التعديل الدستوري كانت كلها تحت إشراف الخبير الدولي أحمد العرابة ، وبدوره كان رئيس لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور لسنة 2020 .

3. متطلبات الصياغة الدستورية ومدى تأثيرها على الأمن القانوني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 .

1.3 متطلبات الصياغة الدستورية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 :

– اعتبر مشروع اللجنة بمنزلة القاعدة الأساسية للحوار المقبل لضمان تعديل شامل وتوافقي، على أن تقوم لجنة تعديل الدستور بأخذ كل ملاحظات التعديل على المسودة الأولية ، من أجل الخروج بدستور يضمن كل مطالب الفاعلين. وبعد ذلك، يعرض المشروع على غرفتَي البرلمان، ثم الاستفتاء الشعبي العام [1] فقد شهدت الجزائر سنة 2020 حدثًا مهمًا يتمثل في تعديل الدستور تماشيًا مع الإصلاحات الكبرى التي أقرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ، وما يميز التعديل الدستوري لسنة 2020 عن باقي التعديلات الدستورية السابقة هو تكليف لجنة خبراء من أساتذة مشهود لهم بالكفاءة في القانون دون أي انتماء حزبي [2] مهمتها تقديم عرضًا لرئيس الجمهورية يتضمن أشغال اللجنة والمنهجية المعتمدة في دراسة الاقتراحات المتعلقة بالمشروع التمهيدي لمسودة الدستور لسنة 2020 .

1 عبد الله هوادف ، مسودة التعديل الدستوري في الجزائر :سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 03 جوان 2020 ، ص 02

2 " ويندرج تعديل الدستور ضمن هذا المسعى ، فالدستور باعتباره الوثيقة الأسمى والقانون الأساسي للدولة يشكل البنية الصلبة الأساسية في بناء الجمهورية الجديدة وإيمانا مني بضرورة أن يكون هذا الدستور توافقيا أوكلت مهمة إعداد مشروع التعديل للجنة خبراء شكلت من أساتذة المشهود لهم بالكفاءة في القانون من دون أي انتماء حزبي" انظر في ذلك كلمة السيد رئيس الجمهورية ألقاها نيابة عنه السيد بوعلام بوعلام ، مستشار السيد رئيس الجمهورية بمناسبة الملتقى الدولي حول : الدستور في خدمة المواطن : المحاور الكبرى للتعديل الدستوري 2020 ، مجلة المجلس الدستوري ، العدد 14 –2020 يومي 06/05 أكتوبر 2020 ص 20 .

أ – أمر الإصدار أو التكليف : وهو مستند التفويض الذي يخول اللجنة صياغة النص الدستوري في شكل خطاب التكليف وكان ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-03 مؤرخ الموافق 11 جانفي سنة 2020 و المنشور بالجريدة الرسمية عدد 02 بتاريخ 2020/01/15 .يتضمن إنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور[1] .

ب – تركيبة اللجنة : يتم وضع الأعضاء المعينين المذكورين بالمادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 20-03 بقوة القانون في وضعية القيام بخدمة لدى اللجنة وذلك خلال مدة عهدتهم كلها ، مع الاحتفاظ بجميع امتيازاتهم وحقوقهم المرتبطة بوظائفهم ، فتكليفهم بهذه المهام لأجل تفرغهم التام ضمن جدول الأعمال المحدد ، وعن تشكيلة اللجنة فهي تتشكل من 17 عضو يترأسهم الخبير الدولي الأستاذ الجامعي عضو لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة السيد : أحمد العرابة ، وبالنسبة لعدد الأعضاء القليل نسبيًا فإن ذلك يساهم في تعزيز الانسجام و اختصار الوقت ، ذلك أن كثرة الأعضاء تنجر عنها اختلافات في الآراء وصعوبة في تقريب وجهات النظر ، وهو ما يعني الحاجة إلى وقت أطول للتداول حول المسائل المعروضة ، ووقت أطول لاتخاذ القرارات ، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلبا على حسن سير عمل اللجنة [2] ، كما أن الأعضاء المكونين للجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور ، فإنهم ذوي تكوين عالي و متخصصين في مجال القانون وأعضاء في هيئات ومنظمات دولية وإقليمية ، فالجانب العلمي والعملي ضروريان في عمل الصائغ الدستوري ، و في هذا السياق يقول الفقيه مايكل زاندر * أن الكفاءة القانونية العامة وحدها لا تكفي لكي تؤهل المرء لأن يكون صائغا جيدا ، ذلك أن رجل القانون الكفء الذي يفتقد إلى الخبرة العملية في فن صياغة التشريعات لا يستطيع أن يؤدي هذه المهمة بشكل مقبول [3] *.

ج – آلية عمل لجنة الخبراء المكلفة بصياغة الاقتراحات لمراجعة الدستور ** مهامها وكيفية تسييرها ** .

– إن تحسين عملية الصياغة الدستورية يتطلب توفير مصادر للثقافة القانونية للمشتغلين بالصياغة ، بالإضافة إلى توفير دعم معلوماتي ووسائل تقنية تضمن سهولة الوصول إلى المعلومة المرتبطة بمشروع التعديل الدستوري المقترح ، مع توفير الموارد المالية والبشرية الضرورية للقيام بمهامها على أحسن وجه ، وارتباط اللجنة بمصالح رئاسة الجمهورية من خلال الوضع تحت التصرف لفائدتها كل من مستخدمي الأمانة الإدارية والتقنية [4] .

---

1 وتم تعيين أعضاء الفريق الدستوري وهم الدكتور وليد عقون مقرراً عاماً للجنة، والبروفيسور في القانون بجامعة أدرار عبد القادر غيتاوي والبروفيسور في القانون جامعة الجزائر سعاد غوتي، والبروفيسور في القانون بجامعة وهران غربي الجزائر، بشير يلس شاوش، والبروفيسور في القانون بجامعة سيدي بلعباس غربي الجزائر مصطفى خراجي، وعضو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان مايا سحلي، والدكتور في القانون في جنيف وقاضٍ سابق لدى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، وفاتح اوقرقوز، والبروفيسور في القانون بجامعة تمنراست عبد الحق مرسلي، والبروفيسور في القانون جامعة تلمسان نصر الدين بن طيفور. وتضم اللجنة أيضاً البروفيسور في القانون جامعة سطيف شرقي الجزائر صاش لشهب جازية، والبروفيسور في القانون بجامعة الجزائر سامية سمري، والبروفيسور في القانون بجامعة تيزي وزو خلفان كريم، والبروفيسور في القانون بجامعة قسنطينة موسى زهية، عبد الرحمن بن جيلالي ومصباح أومناس ونبيلة لدرع .

2 نرجس طاهر ودنيا بن رمضان،ورقة نقاش صياغة مشروع دستور، مرجع سابق، ص17

3 Michael Zander, The Law-Making Process, 5th ed., London: Butterworths, 1999, p 41

4 المادة 06 المرسوم الرئاسي رقم 20-03 مؤرخ الموافق 11 جانفي سنة 2020 الجريدة الرسمية عدد 02 بتاريخ 2020/01/15.

– وعن مهام اللجنة وكيفية تسييرها ، فقد جاء في نص المادة 02 من المرسوم 20-03 " تتولى اللجنة صياغة كل التوصيات التي تراها مفيدة ، ويمكنها سماع أو استشارة كل شخص من اختيارها .ترفع اللجنة تقريرها إلى رئيس الجمهورية في أجل أقصاه شهران (2) ابتداء من تاريخ تنصيبها " فآلية عمل اللجنة اقترنت بظرف زماني يتمثل في رفع التقرير إلى رئيس الجمهورية في مدة أقصاها شهران من تاريخ التنصيب ، ورغم ذلك فقد تم تأخير الإعلان عن تلك المقترحات إلى غاية 07 ماي 2020 بموجب وثيقة مشروع تمهيدي لتعديل الدستور الصادرة عن رئاسة الجمهورية (لم ينشر بصفة رسمية) بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها الجزائر والعالم ككل والمتمثلة في جائحة كورونا ، ومن خلال هذه الوثيقة يبرز دور اللجنة وأهميتها ، فنجد في عرض الأسباب : أن اللجنة لا تعتقد بأن لها مهمة تأسيسية تسمح لها بمراجعة الأحكام المتعلقة بالنظام الدستوري ، ولا بما يتعلق بالمبادئ التي يتضمنها النص ، والتي كانت نتاج الإضافات المتتالية منذ الاستقلال ، فضلا عن المبادئ التي لها ارتبطت بمطالب الحركة الوطنية خلال الفترة الاستعمارية ، أو تلك التي كرستها الوثائق المتعددة للثورة الجزائرية لا سيما بيان أول نوفمبر.

– ارتبط عمل اللجنة بشكل ومضمون الوثيقة الدستورية بما حدده خطاب التكليف الذي وجهه رئيس الجمهورية إلى لجنة إعداد مشروع صياغة الدستور ، بالتركيز على سبعة محاور كبرى مطروحة للتعديل [1] فمهامها تتمحور حول "تحليل وتقييم كل جوانب تنظيم وسير مؤسسات الدولة ، بغرض تدعيم النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والتداول على السلطة، وصون بلادنا من كل أشكال الانفراد بالسلطة وضمان الفصل الفعلي بين السلطات وتوازن أفضل بينها، وهذا بإضفاء المزيد من الانسجام على سير السلطة التنفيذية وإعادة الاعتبار للبرلمان خاصة في وظيفته الرقابية لنشاط الحكومة"[2] وقد ساهمت لجنة الخبراء المكلفة بصياغة مشروع الدستور في إثراء نص المشروع التعديل بعد تلقي مختلف الاقتراحات والتوصيات والتي تجاوزت 5018 مقترح والمقدمة من طرف مواطنين و ممثلين لأحزاب سياسية , نقابات , منظمات المجتمع المدني وأساتذة جامعيين وغيرهم فقد عكفت على دراسة وتصنيف المقترحات حسب المحاور قبل أن يتم رفعها إلى رئاسة الجمهورية ، وتعد هذه الصياغة بمثابة الأرضية لبعث المناقشة والحوار حول التعديل الدستوري المرتقب [3].

– وفي وقت لاحق تم التصويت "بالإجماع"لمصلحة مشروع تعديل الدستور 2020 بتاريخ 2020/09/10 وفق إجراء قانوني خاص لا يتضمن مناقشة أو تعديلا من طرف النواب بالنظر للحالة الاستعجالية " بعد أن شهد التعديل الدستوري عدة تأخيرات بسبب الأزمة الصحية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (وكانت المناقشة ستثري النصوص الدستورية محل التعديل من قبل اللجان المختصة بالبرلمان بغرفتيه) ، كما تم المصادقة على المشروع بعد يومين من تزكيته من قبل

1 وتتعلق أساسا بحقوق المواطنين وحرياتهم ، «أ خلَقة» الحياة العامة ومكافحة الفساد ، تعزيز فصل السلطات وتوازنها ، تعزيز استقلالية السلطة القضائية ، تعزيز المساواة بين المواطنين أمام القانون ، التكريس الدستوري لآليات تنظيم الانتخابات .

2 الإذاعة الجزائرية ، الموقع الالكتروني : https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200108/188112.html بتاريخ : 2022/06/11 الساعة 10.30

3 وقد حرصت الرئاسة على توضيح أن المشروع التمهيدي المسلّم «ليس سوى مسودة لتعديل الدستور، وأنه مجرد أرضية للنقاش ومنهجية عمل، وأن رئيس الجمهورية في انتظار إسهامات المعنيين بتعديل ما يرونه يستحق، و حذف وإضافة ما يجب حذفه أو إضافته، وأن الغاية هي تزويد الأمة بدستور توافقي يستجيب لتطلعاته "

المجلس الشعبي الوطني من طرف الغرفة العليا من البرلمان " مجلس الأمة " ، وبما أن الدستور لن يصبح ساريا إلا بعد التصويت الشعبي عليه فقد تم طرح مشروع التعديل على الاستفتاء 01 نوفمبر 2020 ، ليتم التصويت عليه بـ "نعم ".

– إن الصياغة الدستورية للتعديل الدستوري لسنة 2020 تجعلها فريدة في شكلها ومضمونها وحتى في طريقة تعيين لجنة صياغة مسودة مشروع الدستور ، فتشكيلة اللجنة وبالمقارنة مع الدساتير السابقة تضمنت خبراء القانون دون أي انتماء حزبي أو سياسي ، وفريدة في آلية عملها كونها قامت باستشارات موسعة وفق محاور محددة وهو ما لم تشهده الدساتير السابقة ، وبالرغم من أن هناك أصوات ترى أن جوهر الدستور هو الموضوع لا المضمون ، وأن اللغة البسيطة والواضحة كافية لكتابة دستور بمتطلبات الدولة ومؤسساتها ، إلا أن هذا لم يعد كافيًا وبخاصة وأن التجارب العملية والتطور السريع لحركية المجتمع أثبت أن الصياغة الدستورية لها أهمية كبرى ترتقي إلى مصاف السيادة الوطنية فضرورة إنتاج نصوص دستورية تتسم بالوضوح والدقة والتناسق ، وتكون مفهومة وسهلة التفسير والتطبيق كلها عوامل تساهم في تعزيز وترفية الأمن القانوني .

2.3 مدى تأثير جودة الصياغة الدستورية على الأمن القانوني من خلال التعديل الدستوري 2020

– إن كتابة وصياغة مشروع النص الدستوري تستوجب خبرة فنية عالية في المجال اللغوي والقانوني ، باعتباره الوثيقة الأسمى والقانون الأساسي للدولة ، فصياغة النص الدستوري تلعب دورًا مهما وتؤثر بقدر كبير على الأمن القانوني الذي يعد أحد أهم ركائز دولة القانون ، ذلك أن سلامة الصياغة الدستورية وجودتها تعزز الاستقرار النسبي للمراكز القانونية في إطار احترام الحقوق المكتسبة مما يولد الثقة في مشروعية النصوص ويضمن حمايتها ، فمتى كانت صياغة النصوص الدستورية ذات جودة في الشكل والمضمون كان تحقيق الأمن القانوني بقدر أكبر ولمدة أطول .

– تتحدد مدى قوة أو قيمة أي مبدأ (الأمن القانوني) من خلال قوة مصدره ، وإذا كان الدستور – بلا مراء– يعد القمة في البنيان القانوني للدولة، وما عداها من القواعد القانونية يكون تاليا لها في المرتبة، فمن الضروري أن ينسجم معها روحا ونصًا [1]، فإن النص على مبدأ الأمن القانوني في التعديل الدستوري جاء في إطار استكمال الصرح المؤسساتي والتنظيم القانوني ، ولعل أن ما للأمن القانوني من تأثير على استقرار المعاملات والعلاقات القانونية من جهة ، ومن جهة ثانية استقرار النصوص القانونية المنبثقة عن الدستور وتكييفها مع ما جاءت به التعديلات الدستورية ، فتبرز معه مدى أهمية جودة الصياغة الدستورية في تحقيق الأمن القانوني الذي يتأثر سلبًا أو إيجابًا بشكل ومضمون النص الدستوري ، وسوف نتعرض إلى المخاطر التي تهدد الأمن القانوني نتيجة تأثير الصياغة الدستورية عليه ، ونحاول إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بجودة الصياغة الدستورية كهدف لتحقيق الأمن القانوني ، وما يعزز مكانة الأمن القانوني مع استحداث المحكمة الدستورية التي تمثل قيمة مضافة في تفسير النصوص الدستورية باعتبارها لسان الدستور وحاميه .

أولًا –. المخاطر التي تهدد الأمن القانوني وعلاقته بالصياغة الدستورية :

لا يمكن حصر جميع المخاطر المتعلقة بالصياغة الدستورية وتأثيرها على الأمن القانوني إلا أننا سنعرض أهم تلك المخاطر .

[1] سعيد بن علي بن حسن معمري ، رضوان أحمد الحاف ، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادي ، العدد 29 مارس 2022 ص 25 .

– تقييد الدستور بكثرة الإحالات على القوانين والتنظيمات ، فهي تمثل تهديدا للأمن القانوني لما يمثل ذلك من تمكن وتوغل الإدارة على حساب النصوص الدستورية .

– تضخم النصوص الدستورية أو عدم جودتها : فكلما كانت الصياغة مختصرة وبسيطة وواضحة كانت فعاليتها أكثر ، فنجد مثلًا في دستور 1996 المادة : 174 الفقرة الثانية : يصدر رئيس الجمهورية التّعديل الدّستوري الذي صادق عليه الشعب , ، والمادة 177 الفقرة 02 : ويصدره في حالة الموافقة عليه. ، والمادة 182 : يصدر رئيس الجمهورية نصّ التّعديل الدّستوري الذي أقرّه الشّعب، وينفّذ كقانون أساسي للجمهورية ، فهذه الصياغة مكررة في مجال الإصدار مما يؤثر على جودتها فازدحام الجملة بتراكيب متناقضة يصعب معها فهم أجزاء الجملة.

– كما نجد أن صياغة بعض النصوص لا تجد لها تبرير أو ترابط منطقي مثلاً دستور 2016 المادّة 209 :يصبح القانون الّذي يتضمّن مشروع التّعديل الدّستوريّ لاغيا، إذا رفضه الشّعب .ولا يمكن عرضه من جديد على الشّعب خلال الفترة التّشريعيّة ، فعبارة أن مشروع الدستور يعتبر لاغيًا لا يمكن تصوره إذ أنه أصلا لم يتم اعتماده لكي يتم إلغاءه ، وكما أنه لا يتصور إعادة مشروع التعديل بنفس النصوص على الشعب سواء في نفس الفترة التشريعية أو بعدها ، إلا إذا تم تعديلها .

– غموض النصوص الدستورية : وهذا الغموض يجعل النص الدستوري عرضة للتأويلات المتناقضة الأمر الذي من شأنه تهديد الأمن القانوني ، ونستدل في ذلك ما عرفته أزمة المادة 102 من دستور 2016 التي أسالت الكثير من الحبر بين الأوساط السياسية وفقهاء القانون ، وبالرغم من التفصيلات والافتراضات الكثيرة التي جاء في نص المادة وبخاصة فيما تعلق بحالة الشغور لمنصب رئيس الجمهورية وكيفية إثباته وإجراءات إقراره ، إلا أنه لم يتم تفعيل المادة بسبب التأويلات الكثيرة والتي غلب عليها الطابع السياسي ، وهو ما هدد الأمن القانوني للنصوص الدستورية وجعلها على المحك ، وبالنتيجة ما شاهدناه من حالة الغليان بين الأوساط الشعبية والطبقة السياسية ، ويعد هذا اختبار حقيقي لجودة الصياغة الدستورية وما تشكله من خطر على الأمن القانوني الذي يمثل دعامة دولة القانون .

– كما أن هناك حالات قد تثار في ترجمة النصوص الدستورية وانسجامها وتوافقها مع بعضها ، فهي من أصعب ميادين الترجمة المتخصصة كونها متعلقة بالقانون الأساسي للدولة ، فقد ظهرت بعض الترجمات وكأنها منسوخة من مواد في دساتير مقارنة كالصياغة الفرنسية للمادة 141من التعديل الدستوري المطابقة تماما لنص المادة 37 من الدستور الفرنسي لسنة 1958المعدل والمتمم، التي أعطيت معنى مقابل باللغة العربية دون إعمال الأساليب العلمية للترجمة القانونية [1]

– وبالنسبة للتعديل الدستوري لسنة 2020 ولأنه يستحيل إعداد دستور جامع مانع ، فقد برزت بعض الانتقادات الموجهة أهمها فيما يتعلق بتشكيلة لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور والمتكونة من خبراء القانون ومن دون أي انتماء سياسي ، ومثلما أشار بعضهم، فإن عملية وضع الدستور وإعادة صياغته تمثل مشروعا مجتمعيّا ووطنيّا

11 رمضاني فاطمة الزهراء ، لترجمة القانونية للقاعدة الدستورية من العربية إلى الفرنسية: بين إشكالية المصطلح وصعوبة البحث عن معناها الدلالي المقصود (التعديل الدستوري لسنة 2020أنموذجا Cahiers de Traduction) المجلد 27 العدد : خاص ، 2022 ، ص 274

يجب أن تشارك فيه جميع قطاعات المجتمع مع مختصين في الصياغة اللغوية ، وكما أعاب البعض عدم وجود لجان منبثقة مهمتها جمع المعلومات والمعطيات وتصنيف المحاور لتسهيل عمل اللجنة

– فيما يتعلق بالنصوص الدستورية لتعديل 2020 يلاحظ وجود ظاهرة الإسراف في النصوص الدستورية فقد كان متوقعًا من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 تقليص في عدد النصوص الدستورية بالمقارنة مع الدساتير السابقة إلا أن عدد النصوص الدستورية زاد عن سابقيه 225 نص دستوري ، مقابل 218 في دستور 2016 ، و 182 مادة في دستور 1996 وهو ما جعله طويلاً ومغرقًا في التفاصيل في بعض الفصول، وقد كان في الإمكان أن تُترك هذه التفاصيل للتشريعات والقوانين .

– واستئناسًا بالدراسات المقارنة ومدى تأثير الصياغة الدستورية على الأمن القانوني والمخاطر التي قد تثور ، نجد أن التعديل الدستوري الأخير بتونس والمعروض لاستفتاء يوم 2022/07/25 شابه الكثير من الجدل ، وبخاصة على الدور الذي لعبته اللجان الاستشارية "الأولى قانونية والثانية اقتصادية واجتماعية، والثالثة تجمع اللجنتين معا" ، وحالة تدخل رئيس الجمهورية وبصفته من قام بتعيين أعضاء اللجان ليقوم بدوره بإدخال تعديلات بمسودة الدستور ، ليثير التساؤلات حول أبرز تلك التعديلات، التي يقول عنها الكاتب والمحلل السياسي، محمد بوعود إنها تتعلق أغلبها بـ"تعديل لأخطاء لغوية وهيكلية، وقد شملت 46 إصلاحا." كما جاءت التعديلات لدرء "سواء الفهم لبعض الفصول التي تم تأويلها بوجوه مختلفة بما يضر بالمعنى الأساسي للنص"، برأي الكاتب والمحلل السياسي خليل الرقيق [1] ، وكما أن المختصين بالمجال الدستوري أعابوا على لجان صياغة مشروع التعديل الدستوري كثرة الأخطاء اللغوية وسوء التنسيق ، أين يرى أستاذ القانون والباحث في القانون الدستوري، الصغير الزكراوي (''أصبت بخيبة أمل عند قراءة مشروع الدستور.. لأن هناك شروطا، وهو نص هام والنص الأعلى وفي أعلى هرم القواعد القانونية ويجب أن تكون صياغته صارمة ولا تشوبه شائبة.'' وتحدث عن وجود العديد من المشاكل على مستوى الصياغة حيث إن ''هناك ثرثرة قانونية وخاصة في التوطئة.. وكأن تاريخ تونس يبدأ مع رئيس الجمهورية [2] ، وهو ما يبين مدى المخاطر التي تنشأ عن سوء الصياغة والتي تؤثر لا محالة على الأمن القانوني للدولة .

– الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بجودة الصياغة الدستورية كدعامة لتحقيق الأمن القانوني

ومما سبق ذكره ، فإنه وعلى الرغم من النقائص التي قد تكون أحاطت بعمل لجنة صياغة الدستور لمشروع مسودة التعديل الدستوري 2020 إلا أنه لا يمكن إنكار المجهودات المبذولة على الرغم من المدة القصيرة نسبيًا من تاريخ التعديل إلا أنه لم تكن هناك ملاحظات أو إنتقادات فيما يتعلق بالجانب الشكلي والمضمون الدستوري وهو ما يحسب لهم ، وكما أن هناك مجموعة من التوصيات متعلقة بالصياغة الدستورية باعتبارها لها تأثير كبير على الأمن القانوني على الدولة ، يمكن الأخذ بها أو ببعضها مستقبلًا في حال مراجعة أو تعديل الدستور :

1 وائل الغول – دبي 09 يوليو 2022 ، تعديل مسودة دستور تونس.. إضافات بفصل "مثير للجدل" ولا مساس بالصلاحيات ، الموقع الالكتروني الحرة ، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/07/09/ ، بتاريخ : 2022/08/04 الساعة 14.30

2 الموقع الالكتروني الجزيرة مباشر ، https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2022/7/1/ بتاريخ : 2022/08/05 الساعة 01.30

– إن الصياغة الجيدة للدستور تهدف لأن لا تكون نصوص الدستور متعارضة أو يستحيل تطبيقها ميدانيًا لأسباب مختلفة تتعلق بثقافة ووعي المتلقي ، وهو ما يتطلب في أعضاء لجنة صياغة الدستور أن يكونوا على علم بالأوضاع السائدة ومتابعين للتطورات الحاصلة في الدولة .

– إنشاء لجان دائمة مهامها دراسة الدستور ورصد كل الأخطاء أو الثغرات في النصوص الدستورية مع تقديم توصيات للجهات المختصة بقصد تدارك الأخطاء وتعديل النصوص وإدراج ما هو مستجد تكيفًا مع الأوضاع القائمة .

– ضرورة التفكير في وضع نظام وطني شامل، يهتم بالصياغة القانونية للدساتير وترجمتها، بالاعتماد على الدراسات والدساتير المقارنة، بما توفره من صياغات مختلفة، وفقا لما يخدم مصالح المجتمع الجزائري وروح ووحدة الدولة وثوابت الأمة، في إطار هوية قانونية جزائرية صرفه[1] .

– بالإضافة إلى ما سبق فقد جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 بإضافة قيمة باستحداث مؤسسة دستورية رقابية متمثلة في المحكمة الدستورية مكان المجلس الدستوري ، وعن علاقة المحكمة الدستورية بالصياغة الدستورية والأمن القانوني فتظهر جليًا من خلال آلية الدفع بعدم دستورية القوانين وهي آلية جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016 وتم تفعيلها من خلال بعض القضايا المرفوعة أمام المجلس الدستوري (04 قضايا) ، إلا أن ما يميز المحكمة الدستورية عن المجلس الدستوري هو اتساع الدور الرقابي للمحكمة الدستورية وإمكانية تفسير النصوص الدستورية بالإضافة إلى الفصل في الخلافات المحتملة بين مؤسسات وسلطات الدولة ، وما يعزز من قوتها وفعاليتها أنها مكلفة بضمان احترام الدستور وهو ما نصت علية المادة 185 من الدستور ، في حين أن المجلس الدستوري كان مكلفًا بالسهر على إحترام الدستور وفقًا لنص المادة 182 من دستور 2016 ، والفرق واضح وبين بين الصياغتين ، وهو ما يبرز مدى الأهمية في التفرقة بين مصطلح ضمان إحترام الدستور للمحكمة الدستورية والتي تجعل لها سلطات واسعة وقرارات ملزمة ، وبين مصطلح السهر على إحترام الدستور وهي جملة فضفاضة ولا تحمل عنصر الإلزام ، وبما أنه ينظر للأمن القانوني بأنه تطبيقي أكثر منه نظري وبتجسيد هيئة قضائية مستقلة تسهر على التطبيق السليم للنص الدستوري فهو التجسيد الأمثل للأمن القانوني بكل صوره ، فالعلاقة بين الأمن القانوني والصياغة الدستورية تحددها المحكمة الدستورية في إطار مهامها الدستورية .

4. خاتمة:

إن إسباغ الأهمية الاستثنائية لموضوع الصياغة الدستورية تتجلى في ضرورة إصدار دستور متطور يتسم بالانسجام والتناسق بالإضافة إلى الوضوح والدقة ويكون سهل التفسير والتطبيق ، ولهذه الأهمية بالغ التأثير على الأمن القانوني كمبدأ دستوري يعمل على حماية النص الدستوري ويكرس الحقوق والحريات ، مما يتوجب معه ضرورة دراسة العلاقة التي تربط جودة الصياغة الدستورية والأمن القانوني ومن جوانب عديدة ، لتفادي المخاطر التي تؤثر سلبًا على الأمن القانون بتدارك

1 رمضاني فاطمة الزهراء ، لترجمة القانونية للقاعدة الدستورية من العربية إلى الفرنسية: بين إشكالية المصطلح وصعوبة البحث عن معناها الدلالي المقصود (التعديل الدستوري لسنة 2020أنموذجا Cahiers de Traduction) المجلد 27 العدد : خاص ، 2022 ، ص 277

الأخطاء المتعلقة بالصياغة الدستورية شكلاً ومضموناً بهدف الارتقاء بالدولة ومؤسساتها إلى دولة القانون ، مع تفعيل دور المحكمة الدستورية الرقابي وتفسير النصوص الدستورية وإعطاء كل الضمانات المتاحة للحفاظ على الأمن القانوني .

5. قائمةالمراجع:

1. **الكتب :**

- Michael Zander, The Law-Making Process, 5th ed., London: Butterworths, 1999
- حامد شاكر محمود الطائي، **العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع ،2018.
- خالد بن عبد الرزاق بن صالح الصفي،**دليل صياغة الأنظمة و اللوائح في المملكة العربية السعودية** ،الفالحين للطباعة والنشر،المملكة العربية السعودية،ط1436هـ .
- فهيمة احمد علي القماري،**أساسيات الصياغة القانونية**،دار الكتب و الدراسات العربية،مصر 2019.
- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي جمال الدين أبو الفضل ، **لسان العرب**، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت ،1990.
- مصدق عادل طالب، **الصياغة الدستورية** ، دار السنهوري، بيروت ،2018 .

2. **البحوث الجامعية :**

- بلحمزي فهيمة ، **الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية** ، أطروحة شهادة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم ، الجزائر 2018/2017 .
- قاسي فوزية ، **متطلبات تكريس دولة القانون ، دسترة مبدأ الأمن القانوني دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والجزائرية** ، أطروحة شهادة دكتوراه ، جامعة وهران 02 ، ا لجزائر 2018/2017 .

3. **المقال المنشور:**

- رمضاني فاطمة الزهراء ، الترجمة القانونية للقاعدة الدستورية من العربية إلى الفرنسية: بين إشكالية المصطلح وصعوبة البحث عن معناها الدلالي المقصود (التعديل الدستوري لسنة 2020 أنموذجا Cahiers de) Traduction ، بدون عنوان للمجلة ، المجلد 27 العدد : خاص ، 2022 .
- سعيد بن علي بن حسن معمري ، رضوان أحمد الحاف ، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادي** ، الجزائر ، العدد 29 مارس 2022 .
- شورش حسن عمر ، خاموش عمر عبد الله ، دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني ، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية** ،الجزائر ، المجلد الثالث ، العدد الثاني سبتمبر 2019 .

- عامر زغير محيسن ، الموازنة بين فكرة الأمن القانوني ومبدأ أثر الحكم بعدم الدستورية ، **مركز دراسات الكوفة** ، العراق المجلد 01 الإصدار 18 ، 2010 .
- عبد الله لعويجي ، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر ، **مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال** ، الجزائر ، المجلد 06 العدد 02 ، 2021 .
- عبد الله هوادف ، مسودة التعديل الدستوري في الجزائر :سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي ، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات** ، 03 جوان 2020
- فيكتور مكربل،تقنية الكتابة القانونية،**مجلة المحامون**،دمشق،سوريا،ط2011 .

4. وقائع التظاهرات العلمية

- **ملتقى دولي** ، ابراهيم بوتخيل ، تعزيز حماية الحقوق والحريات في التعديل الدستوري ، **حول : الدستور في خدمة المواطن : المحاور الكبرى للتعديل الدستوري 2020**، مجلة المجلس الدستوري ، العدد 14 -2020 يومي 06/05 أكتوبر 2020
- **ملتقى دولي** كلمة السيد رئيس الجمهورية ألقاها نيابة عنه السيد بوعلام بوعلام ، مستشار السيد رئيس الجمهورية ، **حول : الدستور في خدمة المواطن : المحاور الكبرى للتعديل الدستوري 2020** ، مجلة المجلس الدستوري ، العدد 14 -2020 يومي 06/05 أكتوبر 2020 .
- **ملتقى وطني** ، محمد منير حساني، آليات عمل المجس الدستوري لتحقيق الأمن القانوني ، **حول الأمن القانوني** ، مداخلة مقدمة في 6/5 ديسمبر2012 جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .
- **ملتقى وطني** ، موفق طيب شريف ، تطور القيمة القانونية لفكرة الأمن القانوني ، **حول الأمن القانوني** ، مداخلة مقدمة في 6/5 ديسمبر2012 جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .

6. **منشورات المؤسسة:**

- منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية ، **صياغة مشروع دستور و الانتخابات** نرجس طاهر ودنيا بن رمضان،ورقة نقاش ،2013

8.**القرارات والقوانين:**

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر في 08 سبتمبر ، 1963نشر في **الجريدة الرسمية**.ج.ج.د.ش، رقم ،64 :الصادر في 10سبتمبر1963
- دستور 1976الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،، الصادر بالأمر رقم ، 76-97المؤرخ في 22نوفمبر 1976الجريدة الرسمية عدد 94 بتاريخ 24نوفمبر .1976.
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28نوفمبر ،1996**الجريدة الرسمية** العدد 76بتاريخ 08ديسمبر 1996

-التعديل الدستوري 2016 القانون رقم 16-01المؤرخ في 6مارس 2016المتضمن التعديل الدستوري 2016). (**الجريدة الرسمية** العدد 14الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016 .

- الدستور الجزائري المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20المؤرخ في 30ديسمبر2020المتعلق بإصدار - التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 **الجريدة الرسمية** العدد 82الصادر في 30ديسمبر2020

10. **موسوعة أو قاموس** :

- **المعجم الوسيط**،الجزء الأول،دار الكتاب العربي،بيروت 1972.

12.**الانترنت** :

- الموقع الالكتروني : الإذاعة الجزائرية ، الموقع الالكتروني : بتاريخ : 2022/06/11 الساعة 10.30 ttps://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200108/188112.html
- الموقع الالكتروني الحرة ، وائل الغول ، **تعديل مسودة دستور تونس.. إضافات بفصل "مثير للجدل" ولا مساس بالصلاحيات** ، https://www.alhurra.com/arabic-and- /international/2022/07/09 ، بتاريخ : 2022/08/04 الساعة 14.30
- الموقع الالكتروني : الجزيرة مباشر ، بتاريخ : 2022/08/05 الساعة 01.30، https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2022/7/1/